مجلة الشروق للعلوم التجارية
الترقيم الدولي ISSN: 1687/8523
ترقيم دولي الكتروني Online :2682-356X
رقم الايداع بدار الكتب المصرية 2007/12870
البريد الالكتروني sjcs@sha.edu.eg
موقع المجلة : https://sjcs.sha.edu.eg/index.php
SH. A.
إكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية
المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

نحو تفعيل دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل رؤية ٢٠٣٠ (حالة الاقتصاد السعودي)

أ.م.د/ إيهاب محمد يونس
أستاذ الاقتصاد المساعد – المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات
dr.ehab.younis@sha.edu.eg

كلمات مفتاحية :
التنمية الاقتصادية، ريادة الأعمال، المشروعات الصغيرة والمتوسطة

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :
يونس، إيهاب محمد(٢٠٢٣) ، نحو تفعيل دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل رؤية ٢٠٣٠ (حالة الاقتصاد السعودي)،مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الخامس عشر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ص٦١ - ٩٢

نحو تفعيل دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل رؤية ٢٠٣٠ (حالة الاقتصاد السعودي)

أ.م.د/ إيهاب محمد يونس
أستاذ الاقتصاد المساعد – المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات
dr.ehab.younis@sha.edu.eg

مقدمة:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يعد من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدولة، والتي تعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الحقيقي، المتمثل في إنتاج السلع والخدمات من خلال مشاركة جميع أطراف المجتمع، والاستفادة بموارده المادية والبشرية؛ مما يؤدي لإحداث تغييرات جوهرية وعلاج المشكلات الاقتصادية من بطالة وتضخم.. الخ؛ وهنا تبدو أهمية دور ريادة الأعمال في تحقيق تلك التنمية.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في كثرة المعوقات والتحديات التي أصبحت تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي، فبرغم أهمية تلك المشروعات في دعم التنمية الاقتصادية، إلا أنها كانت تعاني بداءة من مشاكل كثيرة أهمها التمويل مرتفع التكلفة، ثم ازدادت التحديات مؤخرا نتيجة لما تعرض له الاقتصاد السعودي تبعا لإنخفاض أسعار البترول، والتي تأثرت بشكل واضح نتيجة للأزمة المالية العالمية وتوابعها؛ وهو ما انعكس سلبيا على الناتج المحلي والإيراد الكلي ونسبة التشغيل إلى غير ذلك من المشاكل مثل تزايد عجز الموازنة والدين العام. ومما يدلل على ذلك ما ذكر في رؤية ٢٠٣٠ أن المنشآت الصغيرة تسهم بنسبة لا تتعدى ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالي مقارنة ب ٧٠% التي حققتها الاقتصادات الأخرى، وقد ذكرت الرؤية أن المنشآت الصغيرة لا تزال تعاني من تعقيد في الإجراءات النظامية والإدارية، وضعف القدرة على جذب الكفاءات، وصعوبة الحصول على التمويل، إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٥% من التمويل الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف منها:

- تأكيد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- بيان معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- وضع مقترحات لتفعيل دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة: تبدو أهمية الدراسة في أن معظم الدراسات السابقة تركز على الجانب الجزئي فقط مثل: تناول أهمية ريادة الأعمال أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مؤسسة معينة أو منطقة معينة ...الخ، بينما تركز هذه الدراسة على النظرة الكلية، بمعنى دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة كلية على مستوى المملكة خاصة في ظل رؤية ٢٠٣٠ ؛ وبالتالي بيان أهمية كل المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، مصرفية أو غير مصرفية لتحقيق التنمية الحقيقية من خلال تمويل ريادة الأعمال في جميع مناطق المملكة، وأن يكون هناك تنسيقا وتحديدا للأدوار، بين الأطراف المختلفة بعضهم البعض ، حتى تسير الأهداف الجزئية لكل مؤسسة، أو منطقة في اتجاه تحقيق الهدف الكلي وهو تحقيق رؤية ٢٠٣٠.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أن ريادة الأعمال قادرة على تحقيق التنمية الحقيقية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا تم من خلال النظرة الكلية في ظل الرؤية الشاملة، بينما إذا لم يتحقق ذلك فستبقى الانجازات محدودة على المستوى الجزئي سواء كان لمؤسسة أو مشروع ما أو منطقة...الخ.

منهج الدراسة: سوف تتبع الدراسة المنهج الاستنباطي والوصفي لبيان أن تحقيق التنمية الحقيقية يعتمد بدرجة كبيرة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكن هذه المشروعات يواجهها تحديات كثيرة أهمها التمويل، والعمل الفردي أو الرؤية الجزئية؛ وبالتالي فإن مواجهة تلك التحديات ويضمن نجاح ذلك التنسيق الكامل بين أجهزة الدولة وجهات التمويل المختلفة.

حدود الدراسة: تنطبق الدراسة على الاقتصاد السعودي في إطار السعي لتحقيق رؤية٢٠٣٠.

خطة الدراسة: سوف تسعى الدراسة إلى تحقيق أهدافها من خلال النقاط الآتية:

- مضمون ريادة الأعمال.

- المؤسسات الداعمة وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي.

- معوقات ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي.
- مقترحات تفعيل ريادة الأعمال لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل رؤية ٢٠٣٠.

إن الواقع يثبت نجاح كثير من تجارب الدول المختلفة - اليابان وألمانيا والولايات المتحدة والصين- اعتمادا على الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ وهو ما يدل على مدى أهمية هذه المشروعات في تحقيق طفرة نوعية ملموسة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي؛ ولذلك فإن هذه المشروعات تأتي في مقدمة اهتمام صناع القرار الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك تبعا لدور هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة قدرتها على توليد فرص العمل بمعدلات كبيرة، وبتكلفة مالية قليلة؛ وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج القومي وتحسين مستوى المعيشة فضلا عن علاج المشكلات الاقتصادية.[١]

أولا: مضمون التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال:

ينظر إلى التنمية الاقتصادية Economic Development على أنها إحداث تغيير مستمر وتلقائي continuous and spontaneous في حالة السكون المستقرة stationary state بحيث تحل أوضاع توازنية جديدة محل الأوضاع السابقة. أو أنها تتضمن إحداث تحسن مستمر ودائم في طرق الإنتاج، بحيث تتمشى مع روح العصر الحاضر، ويقصد بذلك استخدام أساليب التقنية الحديثة التي تعمل على تحسين الكفاءة الإنتاجية لكافة الوحدات العاملة في جميع قطاعات الاقتصاد القومي[٢]

وتبدو أهمية التنمية الاقتصادية في تقليل معدلات الفقر والبطالة وتحسين مستويات المعيشة والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار الشامل في المجتمع؛ ويرجع السبب في تلك الأهمية أن هناك حقيقة ثبتت من خلال التجارب التاريخية وهي أن الفقر في أي مكان يهدد الرخاء في كل مكان threat to Prosperity everywhere Poverty anywhere is.[٣]

ولتحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي على المجتمع استخدام كافة موارده سواء كانت الموارد الطبيعية Natural Resource أو البشرية Human أو رأس المال

---

[١] سامح عبدالكريم محمود: دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة والفقر، حالة الأردن، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج١٢، ع٢، ٢٠١٦

[2] Charles P.Kindlbeberger: Economic Development,2nd Edition,McGraw-Hill,1965, p3-4.
- Peter Hess and Clark Ross: Economic Development, Theories, Evidence, and Policies,TheDryden.1997.p 6-7.

[3] M L Jhingan: The Economics of Development and Planning, Konark Publishers, 1986,p3.

Capital أو التنظيم Entrepreneurship أو التقدم التقني Technological Progress، لكن المشكلة أن هذه الموارد أو جزء منها قد يتصف بعدم الاستخدام على الإطلاق Unutilized أو استخدام غير كامل Underutilized أو يساء استخدامها Misutilized.[٤]

وهنا يكون على الاقتصاد السعودي بكافة أطرافه العامة والخاصة العمل على تعظيم الاستفادة من تلك الموارد، وتهيئة المناخ لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولعل ريادة الأعمال من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا حيويا في هذا المجال؛ وبالتالي يتعين إتاحة الفرصة للمنظم أو رائد الأعمال Entrepreneur ودعمه للاستفادة بالتقدم التكنولوجي حتى يصل أو يحقق الابتكار Innovation أو الاختراع Invention؛ وهو ما يؤدي إلى نجاح تلك المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في ظل السعي نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠. ويوجد العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية، والتي توصلت إلى أهمية دور ريادة الأعمال خاصة في الأنشطة الصناعية حيث أنها تساهم بدور كبير في زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل خاصة في الدول النامية.[٥]

(أ) **مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة**[٦] Small & Medium Enterprises :

إن تعريف المشروعات الصغيرة لم يكن محل اتفاق سواء بين المنظمات الدولية أو بين الدول بعضها البعض فما يعتبر مشروعا صغيرا أو متناهي الصغر في اقتصاد ما يعد مشروعا متوسطا في اقتصاد آخر.[٧]

وبعيدا عن هذا الاختلاف-والذي نرى عدم الحاجة لعرضه- فقد تبنت المملكة السعودية تعريفا محددا يبين المقصود بهذه المشروعات، حيث أنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة **"منشآت"** عام ٢٠١٦، والتي تتلخص أهدافها بتنظيم

---

[٤]- محمود حسن حسنى& د. تهاني محمد: التنمية الاقتصادية والتخطيط، مركز نشر وتوزيع الكتاب، جامعة حلوان٢٠٠٧،ص١٣-٢٠

[5] Wim Naudé (2013): **Entrepreneurship and Economic Development: Theory, Evidence and Policy,** IZA DP No. 7507.

-Sorin-George Toma et al (2014) :Economic development and entrepreneurship, Procedia Economics and Finance 8 436 – 443

- United Nations (2004): Entrepreneurship and Economic Development The Empretec Showcase, Geneva,

-Jungsuk Kim et al (2022): **Entrepreneurship and Economic Growth: A Cross-Section Empirical Analysis,** Sejong University, Republic of Korea.

[٦] سيشمل تعبير المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الدراسة أيضا المشروعات متناهية الصغر تخفيفا للعرض.

[٧] د. محمد عبدالحليم : أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر،ص٤-٥

قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠% إلى ٣٥% بحلول عام ٢٠٣٠م. وقد حددت الهيئة تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة المؤهلة لكفالة البرنامج كما يلي:-

جدول (١) مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نوع المنشأة	حجم العمالة	مقدار المبيعات
متناهية الصغر	١-٥	لا تزيد عن ٣ ملايين ريال
الصغيرة	٦-٤٩	تتجاوز ٣ ملايين وتقل عن ٤٠ مليون ريال
المتوسطة	٥٠-٢٤٩	تتراوح ما بين ٤٠مليون و ٢٠٠ مليون ريال

المصدر: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الموقع الرسمي

(ب) أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال:

- سهولة الانتشار الجغرافي والقدرة على استخدام الموارد والخبرات المحلية الموجودة.
- اعتماد هذه المشروعات على العمالة المكثفة؛ وبالتالي قدرتها السريعة على خلق فرص عمل .
- تميل هذه المشروعات إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة عن المؤسسات الكبرى.
- المشاركة في توسيع وتنويع تشكيلة المنتجات من سلع وخدمات على مستوى الاقتصاد القومي.
- إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات حيث يمكن لهذه المشروعات إنتاج العديد من المنتجات التي يتم استيرادها وتكلف قدر كبير من العملة الصعبة.
- تحافظ هذه المشروعات على الأعمال الحرفية واليدوية، والتي تمثل أهمية كبيرة للحفاظ على الهوية الوطنية.
- توفر هذه المشروعات الفرص أمام بعض الفئات خاصة النساء والشباب في المناطق النائية.
- تحفيز الشباب نحو الاندماج في المجتمع وتنمية روح الانتماء؛ وبالتالي تجنب الانحراف أو البطالة ...الخ.

(ت) خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص نذكر منها:

- القدرة على استخدام رأس المال بصورة منتجة وهذا ما يؤدي لتحقيق التنمية الحقيقية.
- الطبيعة المرنة واستعدادها للتوافق مع المتغيرات العالمية والمحلية.
- تدريب وبناء قيادات في المجتمعات المختلفة.
- القدرة على امتصاص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات والعمل على تشغيلها.
- ارتفاع المستوى المهاري نظرا للتخصص الدقيق والذي يؤي بدوره لتخفيض التكلفة.
- لها دور في توسيع قاعدة الإنتاج المحلى وإمداد المشروعات المتوسطة والكبيرة بما تحتاجه.[٨]

ثانيا: المؤسسات الداعمة وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي:

يشهد الاقتصاد السعودي بتعدد الجهات الداعمة والممولة لريادة الأعمال إلا ان ذلك لم ينعكس على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وسوف نبين ذلك فيما يلي:

(أ) المؤسسات الداعمة لريادة الأعمال في الاقتصاد السعودي:

تتعدد مؤسسات دعم وتمويل ريادة الأعمال سواء كانت مؤسسات مصرفية أو غير مصرفية، كما يلي:

(١) المؤسسات المصرفية الداعمة لريادة الأعمال:

تسعى المصارف المختلفة في الاقتصاد السعودي إلى إزالة أي عائق يقف أمام تنفيذ مشروعات رواد الاعمال الذين يمتلكون أفكارًا لمشاريع ريادية مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي إطار ذلك نذكر بعضا من هذه المصارف.[٩]

---

[٨] نفين طلعت صادق: احتياجات المشروعات الصغيرة في مصر، مجلة القراءة والمعرفة، يونيو ٢٠١٣،
- محمد حبش: تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن، المعوقات والحلول، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج٢٠، ع٢٠١٢،٣

[٩] مجلة رواد الأعمال، ١٨ ديسمبر ٢٠١٧

- **البنك الأهلي التجاري**: يهتم البنك الأهلي التجاري ببرنامج رواد الأعمال والأسر المنتجة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بتقديم تمويلات تناسب رواد الأعمال، سواء بزيادة رأس المال أو الدخول في مشاريع جديدة أو الحصول على المزيد من السلع، بخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. استطاع البنك أن يحافظ على ريادته لامتلاك أكبر حصة سوقية بين مختلف البنوك في برنامج "كفالة" فوصلت حصة البنك إلى ٣٧% من العقود الجديدة للبرنامج بعدد 1,178 عقد كفالة.

جدول(٢) تمويل البنك الأهلي التجاري للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٧(بألاف الريالات)

البيان	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة	الإجمالي
بنود داخل الميزانية	77,297	2,642,343	10,144,474	12,864,115
بنود خارج الميزانية	583,235	1,873,110	4,576,313	7,032,659
ت داخل الميزانية % من التمويلات داخل الميزانية	%0.03	%1.08	%4.13	%5.24
ت داخل الميزانية % من التمويلات خارج الميزانية	%1.09	%3.51	%8.57	%13.17
عدد التمويلات (داخل وخارج الميزانية)	2,883	4,162	7,244	14,289
عدد عملاء التمويل (داخل وخارج الميزانية)	2,691	2,012	1,437	6,140
عدد التمويلات المضمونة من برنامج" كفالة" (داخل وخارج الميزانية) إجمالي	439	3,771	243	4,453
إجمالي المضمونة من برنامج "كفالة " (داخل وخارج الميزانية)	42,543	619,781	81,838	744,162

المصدر: البنك الأهلى التجاري، التقرير السنوى، ٢٠١٧.

- **البنك السعودي للتسليف والإدخار**: أحد الركائز الحكومية الهامة في مجال تقديم القروض التنموية الميسرة لمواطني المملكة، ويعد البنك مصدرا رئيسا لتمويل المشاريع الصغيرة والناشئة؛ لتمكين الشباب والفتيات من المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- **بنك الجزيرة**: يسعى البنك إلى تنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال منظومة من البرامج غير الربحية؛ لإحداث تنمية مستدامة في حياة الفرد والمجتمع من خلال: القروض الحسنة، التدريب والتأهيل لسوق العمل...الخ.
- **مصرف الراجحي**: يلعب المصرف دورًا رئيسًا في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، كما يشارك البنك أيضا في برنامج كفالة.
- **البنك السعودي البريطاني (ساب)**: يقدم للبنك مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما يشارك البنك في برنامج كفالة.
- **بنك سامبا**: تقدم مجموعة سامبا خدمات مالية كثيرة كما أنها تشارك في برنامج كفالة.
- **بنك الرياض**: يقدم بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائه من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، كما أنه يشارك في برنامج كفالة.
- **البنك السعودي الفرنسي**: طور البنك في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية منتجات وفروع وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقدم منتجات بديلة لمعظم المنتجات التقليدية في مجال الخدمات المصرفية للشركات والأفراد وخدمات الاستثمار، كما أنه يشارك في برنامج كفالة.
- **البنك السعودي الهولندي (البنك الأول)**: يقدم البنك التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية والأوراق المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية، كما طور البنك برامج تعليمية مبتكرة للشباب السعودي؛ لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية، وإيجاد فرص جديدة من خلال الشراكة مع الشركات والمؤسسات الأكاديمية الرائدة. أيضا خصص البنك(الأول) للشركات الصغيرة والمتوسطة بجانب الخدمات المالية؛ تقديم المشورة والدعم الفني، نظرًا لدوره الحيوي في تعزيز آفاق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل في المملكة.

- **بنك البلاد**: بنك البلاد شريك أساسي في برنامج "كفالة" لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة، والذي ينفذ بدعم صندوق التنمية الصناعية. كما أطلق بنك البلاد برنامج" تملك" لتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من شراء مقر الإدارة العامة للشركات أو فروعها، شراء المصانع، المستودعات، الفنادق، المدارس، المراكز الطبية، المستشفيات، وغيرها.
- **البنك السعودي للاستثمار**: يقدم البنك السعودي للاستثمار باقة من الخدمات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب الطلب، كما يشارك البنك في برنامج" كفالة"، ويقدم حلولًا تمويلية مصممة لتطوير الأعمال.
- **البنك العربي الوطني**: يوفر البنك العربي الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة- من خلال برنامج كفالة- مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية، والتجارية والاستثمارية، إلى جانب خدمات متخصصة في مجالات تأجير المعدات الثقيلة وتمويل المساكن، وتمويل الأعمال بالتقسيط، وإصدار وإعادة تمويل الاعتمادات، وتمويل العقود، وتمويل المستخلصات، وتمويل التجار المشتركين بشبكة العربي لنقاط البيع، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- **مصرف الإنماء**: يقدم مصرف «الإنماء» جميع الأعمال المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، ويحرص المصرف على المشاركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال برنامج كفالة، ويقدم لرواد الأعمال أفضل الخدمات والحلول المالية للنمو والتطوير من خلال فريق متخصص، مثل المرابحة، والإجارة، والمشاركة.. الخ.

(٢) المؤسسات غير المصرفية الداعمة لريادة الأعمال:

تتعدد المؤسسات غير المصرفية التي تقدم الدعم والتمويل للابتكار وريادة الأعمال في الاقتصاد السعودي، نذكر بعضا منها فيما يلي:

- **منشآت:** أنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عام ٢٠١٦، وتتلخص أهدافها بتنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠% إلى ٣٥% بحلول عام ٢٠٣٠م. تعمل "منشآت" على إعداد وتنفيذ ودعم برامج ومشاريع لنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار، وتنويع مصادر الدعم المالي للمنشآت، وتحفيز مبادرات

قطاع رأس المال الجريء، كما تعمل على دعم إنشاء شركات متخصصة في التمويل، وتفعيل دور البنوك وصناديق الإقراض وتحفيزها لأداء دور أكبر وفعال في التمويل والاستثمار في المنشآت، وإنشاء ودعم البرامج اللازمة لتنمية المنشآت. وتحرص "منشآت" على إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية والفنية والإجرائية والمعلوماتية والتسويقية التي تواجه المنشآت بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وإيجاد حاضنات للتقنية وحاضنات للأعمال وتنظيمها، وتعزز "منشآت" التعاون مع الوزارات والهيئات والجهات الحكومية والمنظمات الدولية فيما يتعلق باختصاصاتها.

- **برنامج كفالة:** يتولى صندوق التنمية الصناعية السعودي مسؤولية إدارة هذا البرنامج، كمبادرة تنموية مشتركة بين وزارة المالية والبنوك التجارية المتعاونة مع البرنامج .ويهدف البرنامج إلى التغلب على معوقات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مقومات النجاح ولكنها لا تمتلك الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، وذلك من خلال تغطية نسبة من مخاطر الجهة الممولة في حالة إخفاق النشاط المكفول عن سداد التمويل أو جزء منه ولتشجيع المصارف والبنوك على تمويل تلك النوعية من المنشآت.

جدول(٣)حصاد برنامج كفالة حتى نهاية عام ٢٠١٦

جهة التمويل	عدد المنشآت	عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل
بنك الرياض	٢٢٦٠	٣٤٠٨	٢٠٩٠٩٤٤	٤٢٧٢٤٦٤
البنك الأهلى التجارى	٢٧٣٥	٧٧٥٠	٢٧٥٥٦٣٩	٥٩٥٣٣٢٠
البنك العربي الوطنى	٩٢٥	١٩٥١	٨٦٨٧٠٧	٢١٣٤٠٦٢
مصرف الراجحي	١١٣٥	١٩٦٨	١١٧٤٩٥٣	٢٠٧٤١٩٨
بنك الجزيرة	٣٤٩	٦٩٤	٤١٤٦١٧	٥٦٥٤٠١
بنك البلاد	٢٦٧	٤٠٥	٢٧٥٩٦٠	٦٠٢٩٥٤
مجموعة سامبا	٢٩٠	٧٣٢	٢٩٠٨٩٥	٥٣٧٧٦٢
البنك الأول	٤٥٧	٥٥٨	٥٣٥٤٥٢	٨٠٢٦٧٨
البنك السعودي الفرنسى	١٧٢	٢٢٢	١٩٣٩٧٣	٣٨٣٦٥١
البنك السعودي للاستثمار	١٣٤	٢٩١	١٦٠٥٨٠	٢٩٧٠٢٨
بنك ساب	١٨٧	٣٠٣	١٥٨٩٢٢	٢٩٨١٢٥
مصرف الانماء	١	١	١٣٦٠	٢

المصدر: برنامج كفالة، التقرير السنوى، ٢٠١٧.

- برنامج بادر – جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية:

تقوم جامعة الملك عبد الله بجهود كبيرة في دعم ريادة الأعمال في المملكة؛ حيث أطلقت برنامج بادر لحاضنات التقنية في عام ٢٠٠٧ لتفعيل وتطوير حاضنات الأعمال التقنية لتسريع ونمو الأعمال التقنية الناشئة في المملكة، وهو تحول نوعي ليس لدعم ريادة الأعمال فقط، بل لدعم التكنولوجيا بمشاركة مجتمعية وحكومية.

- وادي مكة للتقنية – جامعة أم القرى:

يسعى وادي مكة لدعم ريادة الأعمال التكنولوجية لخدمة المجتمع السعودي وتحويل الأفكار إلى مشروعات؛ حيث يُعد مصنع الحساسات - أحد تطبيقات وادي مكة- خير دليل علي عملية التحول في الابتكار وريادة الأعمال وصولًا إلى الاقتصاد المعرفي في مرحلة ما بعد النفط. ويعمل وادي مكة من خلال محددات من الابتكار والبحث العلمي عبر برنامجين أساسين وهما:

- برنامج رفع الطاقات وتهيئة الشباب لسوق العمل، وهو يتضمن العديد من البرامج الفرعية.

- برنامج تأسيس الشركات الناشئة، وهو يتضمن عدة برامج وهى: حاضنة الأعمال، ومسرعة الأعمال ورأس المال الجريء.

- مؤسسة مسك الخيرية:

تأتي مبادرات مؤسسة "مسك" في إطار رؤية المملكة للتعليم، والهادفة إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام (١٤٥٢هـ – ٢٠٣٠م)، كنقطة تحول للربط بين الاقتصاد والتعليم في المملكة؛ وبالتالي فإن الاستثمار في التعليم للشباب في هذه السن الصغيرة ينعكس علي فكر الشاب في تغيير الصورة النمطية في التوظيف وسوق العمل، والتحول من التوظيف التقليدي إلى ريادة الأعمال في المملكة.

-مركز الملك سلمان للشباب:

يهدف مركز الملك سلمان للشباب إلى الارتقاء بمنشآت الشباب بتشجيع مبادراتهم الإبداعية، والإسهام في دعم مبادراتهم في بداياتها، وبما يسهم في إطلاقها ونجاحها، كما تشمل ترسيخ روح المبادرة ورفع مستوى الوعي بثقافة العمل الحر والريادة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

- بيادر مركز ريادة الأعمال:

هي أول حاضنة أعمال نسائية غير ربحية على مستوى المملكة تعمل على تهيئة المكان المناسب لدعم وتبني أفكار ومقترحات رائدات الأعمال المبنية على جانب من الإبداع والطموح.

- ريادة:

يعد " ريادة" تنظيم وطني مؤسسي مستقل غير ربحي أُسس بمبادرة من وزارة الطاقة والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تحت مسمى(معهد ريادة الأعمال الوطني).

- صندوق الصناديق:

أعلن صندوق الاستثمارات العامة عن تأسيس "صندوق الصناديق"، وهو صندوق استثماري يهدف لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمار في صناديق رأس المال الجريء وصناديق الملكِية الخاصة، وذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص في استثماراته. ويهدف كذلك الصندوق إلى دعم وتطوير قطاع رأس المال الجريء من خلال تطبيق أفضل الممارسات وبناء منظومة عمل متكاملة بغرض زيادة فرص المؤسسات الناشئة والأعمال الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى رأس المال.

(ب) واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي:

رغم تعدد المؤسسات الداعمة لريادة الأعمال سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية، وسواء كانت عامة أو خاصة إلا أن واقع تلك المشروعات لا يدلل على الاستفادة من هذا التعدد؛ فرغم أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في الاقتصاد السعودي إذ يعمل بهذه المشروعات حوالي ٧٢% من عدد المشتغلين، بينما تمثل المشروعات الكبيرة ٢٨% فقط من عدد المشتغلين، إلا أن مساهمة هذه المشروعات في الإيرادات منخفضة عن ذلك بكثير، حيث تمثل المشروعات الكبيرة وحدها نسبة ٤٦% من الإيرادات، بينما المشروعات متناهية الصغر والتي تمثل ٣٢% من عدد المشتغلين لا تمثل سوى ٢١% من الإيرادات، وكذلك المشروعات الصغيرة التي تمثل ٢٦% من عدد المشتغلين لا تحقق سوى ٢٠% فقط من الإيرادات، وأخيرا المشروعات المتوسطة التي تمثل نسبة ١٤% من عدد المشتغلين تحقق ١٣% من الإيرادات كما يتضح من الجدول التالي.

جدول(٤)عدد المشتغلين في المنشآت المختلفة والإيرادات الناتجة عنها

فئة حجم المنشأة	حجم المنشأة	عدد المشتغلين	نسبة المشتغلين	الإيرادات	نسبة الإيرادات
من ١-٥ مشتغل	متناهية الصغر	2,001,151	٣٢%	168,960,554	٢١%
من ٦-٤٩ مشتغل	صغيرة	1,635,155	٢٦%	157,523,371	٢٠%
من ٥٠-٢٤٩ مشتغل	متوسطة	918,638	١٤%	106,840,081	١٣%
٢٥٠+ مشتغل	كبيرة	1,777,369	٢٨%	373,793,762	٤٦%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، التقرير السنوي، ٢٠١٧.

إذا يتضح من الجدول السابق انخفاض القيمة المضافة التي تقدمها هذه المشروعات رغم النسبة الكبيرة لعدد المشتغلين فيها خاصة المشروعات متناهية الصغر والتي انخفضت ايراداته مقارنة بعام ٢٠١٦ والذي حققت فيه ١٧٧,٧٦٦,٩٦٢ ريال بينما حققت في عام ٢٠١٧ ايرادا يقدر ب 168,960,554 ريال؛ وبالتالي فإن كل ما تقدم يدل على أن هذه المشروعات وأصحابها من رواد الأعمال يتعرضون لكثير من المعوقات والتحديات تجعلها غير قادرة على تحقيق المأمول منها في زيادة الناتج الحقيقي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثا: معوقات ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي:

رغم أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لبناء الاقتصاد وتحقيق التنمية الحقيقية إلا أن هذه المشروعات يواجهها كثير من المعوقات والتحديات في الاقتصاد السعودي سواء على المستوى الجزئى والخاص بهذه المشروعات أو على المستوى الكلى للاقتصاد السعودي.

(أ) معوقات ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الجزئي:

تتعرض ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للعديد من المعوقات؛ وذلك تبعا للعديد من الدراسات التي قامت بدراسة واقع رواد الأعمال

واستقصائهم حول المعوقات والتحديات التي تواجههم وكيفية التغلب عليها، وسوف نذكر بعضا من هذه المعوقات وتلك التحديات فيما يلي.[١٠]

- إن أكثر المعوقات التي أجمع عليه المبحوثين هو ضعف التمويل وقلة الموارد المالية خاصة في المراحل الأولى للمشروع والتي تحتاج لنفقات كبيرة، ويزداد الأمر صعوبة إذا كان المشروع يعتمد على الابتكار والإبداع فإن هذا يحتاج إلى وقت أطول ومن ثم جهد أكبر وتكلفة أعلى حتى يصل إلى النتائج المرجوة؛ وبالتالي فهو يحتاج إلى ضمان توافر التمويل أطول فترة ممكنة حتى يستطيع هذا المشروع التواجد في السوق والاعتماد على التمويل الذاتي.
- كذلك قلة التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الريادية القادرة على استيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة التي تساهم بدورها في زيادة الناتج الحقيقي.
- تعاظم مخاطر الإفلاس التي تواجه المشروعات الريادية.
- التوقف عن النشاط بمجرد التعرض لخسائر في بداية المشروع.
- يعتمد معظم المشروعات الريادية على التمويل الحكومي للاستمرار أطول فترة ممكنة.
- ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية والتي تحتاج إلى اصدار تشريعات واعداد أنظمة لتوفير الحماية القانونية للابتكارات التي تقدمها المشروعات الريادية.
- ضعف التنسيق مع الجهات التي تستفيد من منتجاتها نصف المصنعة وخصوصا الشركات الكبرى، والتي ربما تلجأ إلى تفضيل الاستيراد من الخارج عن الشراء من هذه المشروعات.
- ضعف قدرة معظم المشروعات الريادية على تسويق منتجاتها الجديدة؛ وبالتالي فهي تحتاج إلى دعاية أكثر لبيان مميزات منتجاتها للمستهلكين.

---

[١٠] ياسر سالم المري: ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٣٤-٢٠١٣ ص ١٥٠-١٩٠.

- احمد عبد الرحمن المبيريك & وفاء ناصر الشيميمري: ريادة الأعمال، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط٢، ٢٠١١.
- مجدي عوض مبارك: الريادة في الأعمال، المفاهيم، النماذج والمداخل العملية، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن
- وفاء ناصر المبيريك: المنشآت الصغيرة، التأسيس والإدارة، دار الجامعة القصيم، ٢٠٠٩.

- تعرض معظم هذه المشروعات للإخفاق نتيجة إحكام سيطرة بعض الشركات الكبرى على السوق السعودي؛ وبالتالي ضعف قدرتها على المنافسة والمحافظة على التواجد في السوق.

- معظم المنتجات الجديدة غير قادرة على الاستمرار والصمود.[١١]

(ب) معوقات ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الكلي:

لقد تعرض الاقتصاد السعودي لآثار سلبية نتيجة للأزمة المالية العالمية وتوابعها وأهمها انخفاض أسعار النفط؛ والتي كان لها تأثير واضح على كافة المؤشرات الاقتصادية.[١٢]

ونرى أن هذه الآثار السلبية تعد من المعوقات الاقتصادية الكلية؛ والتي أثرت على أنشطة الابتكار وريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وسوف نذكر بعض من هذه المعوقات، والتي ألقت بظلالها على تلك المشروعات.

١-زيادة عجز الموازنة العامة:

شهدت الموازنة العامة السعودية انخفاضا في الإيرادات العامة خلال الفترة الماضية خاصة بعد انخفاض أسعار البترول؛ وهو ما أدى لتزايد عجز الموازنة؛ الذي يؤثر على كافة بنود الموازنة والتي منها تقديم التمويل أو الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يتضح من الجدول التالي.

جدول (٥) الإيرادات والمصروفات الفعلية للميزانية العامة السعودية (بالمليون ريال)

العام	الإيرادات			المصروفات			الفائض/العجز
	النفطية	الأخرى	الإجمالي	الرأسمالية	الجارية	الإجمالي	
2013	1,035,048	117,564	1,152,612	262,861	731,873	994,734	157,878
2014	913,347	126,794	1,040,141	319,443	821,160	1,140,603	-100,462
2015	446,432	166,261	612,693	210,313	790,979	1,001,292	-388,599
2016	333,699	185,749	519,448	134,155	696,358	830,513	-311,065
2017	440,250	255,529	695,779	180,000	746,400	926,400	-230,621

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء، التقرير السنوي ٢٠١٧.

[١١] ياسر سالم المري: المرجع السابق، ص١٧٠-١٨٠.

[١٢] د. حسن بلقاسم، د. فريد بشير طاهر، د. سلمان صالح الدحيلان: هل أثرت الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد السعودي تحليل عبر نموذج بنيوى SVAR، دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد ١٧، ع٢ ، ص ٣٠-٣١.

٢- تزايد الدين العام:

لقد أدى عجز الموازنة إلى تزايد الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي كما يتضح مما يلي:

جدول(٦) الناتج المحلي الإجمالى وإجمالى الدين العام (بالمليون ريال)

السنة	الناتج المحلي	إجمالي الدين العام	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي
٢٠٠٥	1230771	459647	37.3
٢٠٠٦	1411491	364622	25.8
٢٠٠٧	1558827	266762	17.1
٢٠٠٨	1949237	235034	12.1
٢٠٠٩	1609118	225108	14.0
٢٠١٠	1980777	166999	8.4
٢٠١١	2517146	135499	5.4
٢٠١٢	2759906	83848	3.0
٢٠١٣	2799927	60118	2.1
٢٠١٤	2836314	44260	1.6
٢٠١٥	2453512	142260	5.8
٢٠١٦	2418508	316580	13.1
٢٠١٧	2575269	443252	17.2

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء، التقرير السنوي ٢٠١٧.

يتضح مما تقدم أن التمويل هو أهم معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كان للتدريب والإعداد أو في بدء النشاط أو في استمراره، وسواء كان التمويل خاص أو عام وخاصة في ظل تزايد الأعباء على الموازنة العامة وتزايد الدين العام؛ ولعل التمويل الإسلامي يكون فيه العلاج الناجع لذلك من خلال دعم الابتكار وريادة الأعمال لمواجهة معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: مقترحات ومحاور تفعيل ريادة الأعمال لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل رؤية ٢٠٣٠:

رغم هذا التعدد السابق للمؤسسات التي تقوم بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذا التمويل غير كاف في ظل هذه المعوقات وتلك التحديات التي تتعرض لها هذه المشروعات ليس على مستوى الاقتصاد السعودي فحسب بل على الاقتصاد العالمي أيضا؛ وأمام كل ذلك فإننا نرى أن مقترحات دعم الابتكار وريادة الأعمال لتحقيق التنمية الحقيقية في ظل رؤية ٢٠٣٠ تتضمن المحاور التالية:

(أ) الإطار المؤسسي: إن نقطة البداية لتفعيل ريادة الأعمال لتحقيق التنمية الاقتصادية هي ضرورة تحديد مؤسسة واحدة تكون على رأس كل المؤسسات المهتمة بدعم وتمويل الابتكار وريادة الأعمال، حيث يكون دور هذه المؤسسة وضع الأهداف العامة والخطط التفصلية ومتابعة التنفيذ والتنسيق بين الجهات المختلفة...الخ، ويمكن الاستفادة من نموذج "منشآت" وبرنامج" كفالة" لإعادة هيكلة هذا الكيان إلى الصورة المثلى لجهة واحدة مسئولة عن هدف محدد تسعى لتحقيقة سواء من خلالها أو المشاركة والتنسيق مع غيرها.

ويرجع ذلك إلى أن الواقع يشهد بتعدد المؤسسات القائمة بدعم وتمويل الابتكار وريادة الأعمال سواء كانت عامة أو خاصة، وسواء كانت مصرفية أو غير مصرفية، وبالرغم من أن ذلك يعد ميزة يجب الاستفادة منها إلا أنه من الممكن أن تكون له آثار سلبية من أهمها الاهتمام بالكم لا بالكيف، فمثلا اصدار تقارير عن نشر عددا من الأبحاث العلمية وكذا تسجيل عددا من براءات الإختراع أو القيام بتدريب عددا ما أو حتى القيام بتمويل وإنشاء مشروعات معينة...الخ، برغم أنه يعد انجازا ونجاحا ويجب العمل على استمراره وبذل المزيد، لكن السؤال هل تساهم تلك الانجازات في تحقيق التنمية الحقيقية وتحقيق جزء من الهدف الكلي، أم أنه يمثل إضاعة للجهد والوقت والنفقات دون أن يكون هناك عائد أو قيمة مضافة للناتج الحقيقي. فعدم وجود مؤسسة واحدة على رأس هذه المؤسسات يجعل كل مؤسسة تسعى لذكر انجازات ما قامت بتنفيذه أو تسعى إليه دون أن يكون هناك تنسيق بينها، وقد تصل إلى حد التنافس وليس التكامل، ومما يدلل على ذلك ارتفاع نسبة البطالة للسعوديين الذين سبق لهم التدريب، كما تثبت الاحصائيات أن نسبة كبيرة من المتعطلين اعتمدوا على التمويل الذاتي للتدريب، بينما تقل النسبة لدى المتدربين بتمويل من جهات أخرى؛ إذا فوجود جهة معينة لها أهداف محددة يساعد على تحقيقها.

(ب) مراعاة الحقائق:

يأتي المحور الثاني من هذه المقترحات وهي أن تقوم هذه المؤسسة المقترحة بمراعاة الحقائق سواء كان على المستوى الكلي أو الجزئي والذي تستطيع من خلاله تشخيص المشكلات تشخيصا صحيحا؛ ومن ثم وضع العلاجات المناسبة أو تحقيق الأهداف المرجوة، ومن هذه الحقائق نذكر:

- الدور الهام الذي تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الحقيقية، فنهاك نماذج كثيرة للدول التي حققت تقدما اقتصاديا اعتمادا على تلك المشروعات؛ وبالتالي أهميتها أصبحت من المسلمات ولا تحتاج إلى برهان بل تحتاج إلى تطبيق في كافة الأنشطة المختلفة.

- المزايا التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي وفرص نموه خاصة بعد وضع رؤية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠ ، والتي تتضمن تنوع الأنشطة الاقتصادية وزيادة موارده دون الاعتماد فقط على مورد البترول.

- يوجد العديد من العوائق والتحديات التي تواجه الابتكار وريادة الأعمال سواء كان على المستوى الجزئي أو الكلي، وإن كان التمويل يعد أهم تلك المعوقات؛ وذلك كما أشار تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى العالمي حيث جاءت السعودية في ترتيب ٩٢ وبنسبة ٦٢.٥%، وذلك كما يوضحه الشكل التالي، بينما جاءت في ترتيب ٤٥ على المستوى العالمي في مؤشر الريادة العالمي وبنسبة ٤٠% وفي ترتيب ٧ على مستوى المنطقة.[١٣]

شكل (١) سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية على المستوى الدولي

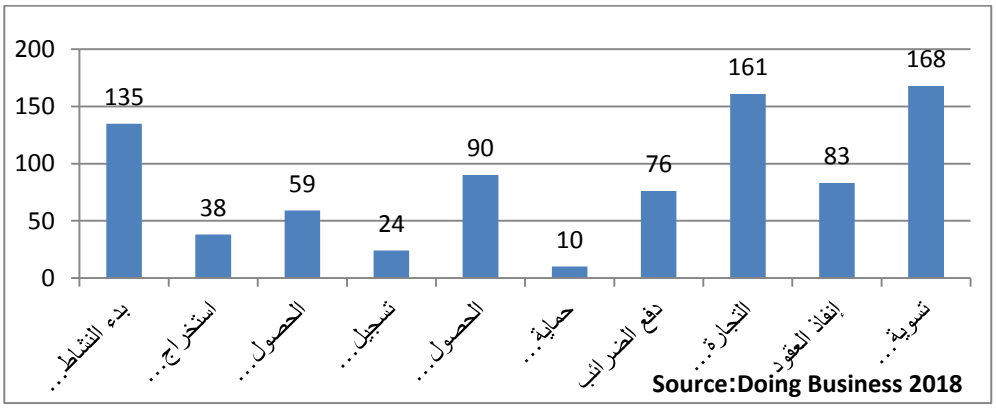

[13] GEDI: Global Enterepreneurship Index, 2018.

- توابع الأزمة المالية العالمية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي الآن؛ والتي كان من آثارها انخفاض أسعار البترول؛ والذي كان يعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة؛ وهو ما أدى لتزايد عجز الموازنة العامة وارتفاع الدين العام؛ ومن ثم التأثير على الاستثمارات العامة أو تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وهو ما يثبت أن الدولة لم تعد قادرة على تحمل تمويل تلك المشروعات وحدها خلال الفترة القادمة، كما يوضحه جدول (٧).

جدول(٧) بيان تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط (٢٠١٧-٢٠٢٣) بالمليار ريال

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الإيرادات	٦٩٦	٧٨٣	٨٤٣	٩٠٩	٩٥٥	١٠٤٩	١١٣٨
النفقات	٩٢٦	٩٧٨	١٠٠٦	١٠٥٠	١٠٨٠	١١٠٧	١١٣٤
العجز	٢٣٠-	١٩٥-	١٦٣-	١٤١-	١٢٦-	٥٨-	٤
الاحتياطي	٥٨٤	٤٥٦	٤١١	٣٤٥	٢٧٦	٢٦٧	٢٧١
الدين العام	٤٣٨	٥٥٥	٦٧٣	٧٤٩	٨٠٥	٨٥٤	٨٥٤

المصدر :برنامج تحقيق التوازن المالي، تحديث ٢٠١٨.

- يوجد العديد من صور المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمها برنامج "كفالة" والذي أدى دورا مهما خلال الفترة الماضية.

- تزايد معدل البطالة على مستوى المناطق المختلفة، حيث تمثل الإناث النسبة الأكبر، كما ترتفع نسبة البطالة بدرجة كبيرة في الأعمار من ١٥-٣٥عام، كما أن خريجي الجامعات يمثلون النسبة الأكبر من المتعطلين؛ وهذا ما يؤكد على أن مخرجات التعليم لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل.

- يشهد الواقع بتنامي التمويل الإسلامي ونجاحه في تمويل الابتكار وريادة الأعمال لكنه يظل محدودا مقارنة باحتياجات السوق؛ وهو ما يتطلب العمل على تركيز الجهود لإطلاق إمكاناته وزيادتها مستقبلا على اعتبار أنه ضمانة لتحقيق التنمية المستدامة ومن ثم زيادة رفاهة الفرد والمجتمع .

(ت) إطلاق امكانات التمويل الإسلامي لدعم ريادة الأعمال:

إن التمويل الإسلامي ساحة مفتوحة أمام المبتكرين ورواد الأعمال، فالإبتكار وريادة الأعمال تتمحور حول حل المشاكل، وحيث أن الاقتصاد السعودي به العديد

من المشاكل، وعلى رأسها البطالة وانخفاض الإنتاج...الخ؛ فمن الممكن أن تساهم ريادة الأعمال من خلال التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الحقيقية.[١٤]

١-مميزات التمويل الإسلامي:

ويقصد **بالتمويل** فى معناه العام تدبير المال اللازم لممارسة النشاط الاقتصادى، وأن هذا التدبير فى الأصل يتم من الموارد الذاتية، لكن معناه الخاص يعنى به نقل القدرة التمويلية من أصحاب الفائض إلى فئات العجز، أى التى تحتاج إلى تمويل لأنشطتها الاقتصادية ولا تكفيها مواردها الذاتية. وتطلق أساليب التمويل على الطرق التى يتم بها التعاقد بين ملاك الأموال وطالبى التمويل والتى تتعدد في الشريعة الإسلامية إلى عدة أساليب سواء كانت قائمة على الإئتمان التجارى أو المشاركة أو التكافل؛ ولذلك يوجد العديد من مميزات أساليب التمويل الإسلامي نذكر منها:

- التعدد والتنوع بما يوفر أساليب تناسب كل الظروف والأحوال.
- البعد عن التمويل بالربا المحرم شرعًا مثلما هو شائع الآن فى التمويل من البنوك الربوية
- أن جميع الأساليب تضمن استخدام التمويل في الاقتصاد الحقيقى بمعنى توجيهها لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بما يجعلها تصب فى التنمية ولا يتسرب إلى الاستهلاك الترفى أو حتى الاحتفاظ بها في صورة نقدية كما يحدث في حالة الاقتراض بفوائد[١٥].
- يتميز التمويل الإسلامي بالطابع الاحتوائي، حيث يمكنه المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية للسكان الذين يفتقدون إليها.
- أيضا سمات المشاركة في المخاطر وقوة الرابطة بين الإئتمان والضمان يعد ملائما لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة.

---

[١٤] سفيان كوديد: استثمار أموال الزكاة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، الملتقى العلمي الأول حول تثمير أموال الزكاة في العالم الإسلامي، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة سعد دحلب، الجزائر،٢٠١٢

[١٥] د. محمد عبدالحليم عمر، مرجع سابق، ١٠،١١.

- رميساء حسين، محمد على محمد: دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر في السودان بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، ٢٠١٦.

- كما أنه يتميز بتحقيق الاستقرار المالي لأن سمة المشاركة في المخاطر تحد من الرفع المالي، كذلك فإنه تمويل مضمون لأنه معزز بالأصول.١٦

٢- أساليب التمويل الإسلامي لدعم ريادة الأعمال:

تتعدد أساليب التمويل الإسلامي التي يمكن من خلالها دعم الابتكار وريادة الأعمال، وذلك تبعا لما تتميز به عن وسائل التمويل الأخرى، وقدرتها الحقيقية على دعم الابتكار وريادة الأعمال مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الحقيقية.[١٧]

- **التمويل بالمرابحة** :من أهم أساليب التمويل الإسلامي بيع المرابحة للآمر بالشراء الذي يتمثل في طلب أحد العملاء من البنك شراء منتجات له يحددها العميل ويبين مواصفاتها، علي أن يقوم بشرائها من البنك مرابحة ويدفع الثمن إما نقدًا أو علي أقساط يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل.

- **التمويل بالمضاربة :تمثل** المضاربة اتفاقًا بين طرفين يقدم أحدهما المال (صاحب المال) ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل آخذ المال (المضارب)، على أن يكون ربح ذلك بينهما علي حسب ما يشترطان. أي أن المضاربة هي وسيلة إسلامية مشروعة لإدخال المدخرات النقدية في النشاط الاقتصادي وتحويلها إلى عنصر إنتاج عن طريق عمل مشترك يقوم به صاحب المال ورب العمل معًا.[١٨].

---

[١٦] كريستين لاجارد: إطلاق الامكانات الواعدة للتمويل الإسلامي، مؤتمر التمويل الإسلامي، الكويت، نوفمبر ٢٠١٥، IMF.org

-حماد بن بحل الشمري: دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية، تصاد، ج الامام محمد بن سعود الاسلامية

[١٧] أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، الجزء الثاني، مكتبة الصفا، ص ٧٤-٨٦.

-د. فهد بن عبد الله الشريف: التوسع في بيع التقسيط وآثاره الاقتصادية مع التطبيق على بعض المصارف السعودية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد ١٥، عدد١، ص ١٩-٢١.

-د. عثمان بابكر أحمد: تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ب ٤٩، ١٤١٨هـ

-د. أحمد الصديق جبريل: دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ٢٠٠٢.

- د. هناء محمد هلال: دور الصكوك الإسلامية في التمويل في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع٢٠١٣،١

[١٨] د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، بحث ٦٦، ١٤٢٥هـ ص ١٥٦.

- د. عصام محمد على الليثي: إنجاح الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر، مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة السوداني، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، مجلد ١٩، عدد١، ص ١٤ وما بعدها.

- الملتقى الوطنى حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ٦-٧ ديسمبر ٢٠١٧.

- **التمويل بالمشاركة :تعد** المشاركة من الأساليب التمويلية المعروفة والتي تقوم على أساس تقديم مؤسسة التمويل الإسلامي للتمويل الذي يطلبه المتعامل معه والمشارك بنسبة في هذا التمويل بجانب عمله وخبرته وأمانته، وذلك دون تقاضي فائدة ثابتة-كما هو الحال في التمويل المصرفي الربوى- وإنما تشارك المؤسسة في النتائج المحتملة سواء كانت ربحا أو خسارة، في ضوء قواعد توزيعية متفق عليها بين الطرفين قبل بدء التعامل، يتم فيها تحديد عمل المشارك بعمله بنسبة محددة من ربح مجهول.[١٩]

(ث) النظرة الكلية:

إن تحقيق التنمية الحقيقية وعلاج المشكلات الاقتصادية يتطلب ضرورة الأخذ بالنظرة الكلية، ففضلا عن وجوب مراعاة الحقائق السابقة كأحد أوجه النظرة الكلية فيما يتعلق بدور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية- خاصة في ظل وجود خطة على المستوى القومي وهى رؤية ٢٠٣٠- فإنه يجب مراعاة بعض الأمور الأخرى نذكر منها:

- يجب تحديد الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية المراد تحقيقها من خلال ريادة الأعمال وفقا لرؤية ٢٠٣٠ .

- يجب النظر لكل مؤسسات دعم وتمويل الابتكار وريادة الأعمال في الاقتصاد السعودى ككل، سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة، وسواء كانت مؤسسات مصرفية أو غير مصرفية عند تشخيص المشكلات ووضع الحلول أو تحديد الأهداف؛ ومن ثم لا يجب التركيز على بعض المؤسسات دون الأخرى، خاصة وأن أساليب التمويل الإسلامي تتصف بالتنوع، والتي يمكن من خلالها قيام أى مؤسسة بتقديم التمويل ولا يشترط أن تكون مؤسسة مصرفية .

- حسين عبد المطلب: دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدراسات المالية والمصرفية، م٢٠، ع٣،٢٠١٢.
- مو راد حمادي، أحلام فرج الله: دراسة الدور التمويلي لمؤسسات الوقف والزكاة للمشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المؤتمر الدولى حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، الجزائر، ج٢ ، ٢٠١٣
[١٩] د. عبد الحميد عبد الفتاح: مرجع سابق، ص ١٧٥ وما بعدها.
- عبد المطلب على: تقييم دور البنوك في محاربة الفقر عبر التمويل الأصغر، دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، مجلة دراسات حوض النيل، مج ٨، ع ١٦، ٢٠١٤.
- حسين سعيد: دور البنك الإسلامي الأردني في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الدراسات المالية والمصرفية، مج٢٠،ع٣،٢٠١٢.

- كما يجب النظر أيضا لكل المشروعات سواء كانت متناهية في الصغر أو صغيرة أو متوسطة، فعلى سبيل المثال برغم زيادة نسبة العاملين بالمشروعات متناهية الصغر إلا أن القيمة المضافة لها ضعيفة وبالتالي مساهمتها في الدخل والناتج القومي محدودة (جدول٤)؛ وهذا مايستوجب ضرورة النظرة الكلية لهذه المشروعات وأهميتها النسبية سواء في التشغيل أو الإنتاج أو الدخل.

- أيضا يجب النظر إلى كافة الأنشطة ومدى أهميتها النسبية للاقتصاد القومي ودورها في تحقيق التنمية الحقيقية، فعلى سبيل المثال إذا نظرنا لبرنامج "كفالة" وهو أحد البرامج الهامة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نجد أن بعض الأنشطة يستفيد بنسبة أكبر من التمويل والكفالات، يأتي في مقدمة ذلك نشاط التشييد والبناء(المقاولات) دون نشاط الصناعة على سبيل المثال، بينما نشاط الزراعة لم ينال إلا جزء قليل جدا من هذا التمويل(جدول١٢) فهل يتفق ذلك مع الرؤية الموضوعة، وهل يمكن من خلال تمويل هذه الأنشطة تحقيق التنمية الحقيقية.

جدول(٨) إجمالي الكفالات المعتمدة حتى ٢٠١٧ حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل
التشييد والبناء	٤٧٠٧	١١١٣١	٤٨٦٨١١٠	١٠٣٩١٩٣٧
التجارة	٢٣٧٨	٤٤٢٧	٢٣٦٨٠٢٥	٤٤٨٨٦٣٣
الصناعة	١٣٥٣	٢١٤٩	١٣٥٢٤٤٥	٢٤٣١٢٤٠
السياحة والترفيه	٤٩٩	٧٨٣	٤٨٢٩٠٢	٨١٤٦٦٨
خدمات المال والأعمال والأخرى	٧٩٧	١٦٩٣	٨٣٠٩٦٨	١٦٣٩١٦٠
خدمات اجتماعية وجماعية وشخصية	٥٢٩	٨٧٧	٥٢٠٤٣٥	٩٤٧٥١٣
النقل والتخزين والتبريد	٢٢٨	٣١٠	٢٣٨٠٣٦	٣٩٧٣٨٤
الكهرباء والغاز والماء	٤٩	٨٢	٥٨٠٤٥	٩٧٦٠١
الزراعة والصيد وفروعها	٢١	٤٢	٢١٤٧٩	٤٠١٢٥
المناجم والبترول	٢٢	٣٢	٢٢٢٤٠	٥٣٠٩٧

المصدر:برنامج كفالة، التقرير السنوى ٢٠١٧.

-كذلك يجب النظر إلى جميع المناطق في المملكة دون التركيز على البعض دون الآخر، ونلحظ ذلك أنه بالرغم من ارتفاع نسبة البطالة في بعض المناطق إلا أن عدد المشروعات فيها أقل، وكذلك عدد المشروعات المستفيدة من التمويل المقدم خاصة من برنامج كفالة كما يتضح من جدول (١٣) فمنطقة مثل الحدود الشمالية والجوف والمدينة برغم أنها أعلى نسبة في البطالة لكنها تحصل على نسبة قليلة من التمويل؛ وهنا يثور التساؤل هل هناك دراسة لتقديم مثل هذا التمويل بحيث يأخذ في اعتباره نسبة البطالة في منطقة ما والمشروعات الجديرة بالتنفيذ...الخ.

جدول (٩) معدل البطالة للسكان السعوديين حسب المنطقة وعدد المنشآت المستفيدة وقيمة التمويل

المنطقة	معدل البطالة	اجمالي عدد المنشآت	عدد المنشآت المستفيدة	عدد الكفالات	قيمة التمويل بآلاف الريالات
الرياض	13.9	127674	٣٩٢٤	٨٣٣٥	٨٤٥٨٣٧٣
مكة	9.4	103688	١٦٠٥	٣١٧٠	٢٩٦٦٦٠٥
المدينة	19.8	29173	٢١٤	٥٢٠	٤١٥٩٦٥
القصيم	12.7	34656	٥٦٧	٥٦٧	٦٦٢٥٦٩
المنطقة الشرقية	7.8	74887	٢٠٤٠	٣٨٩٥	٣٨٢٥٨٦٠
عسير	14.9	29068	٢٨٧	٥٧٧	٥٢٢٩٩٦
تبوك	15.7	11137	٤٤	٧٩	٥٥٦٥٢
حائل	14.0	12326	٧٤	١٣٩	١٥٧٣١٢
الحدود الشمالية	23.0	4795	٤٥	١١٠	٦١٦١٢
جازان	18.6	10066	٦٦	١٤٨	١٣٠٠٤٠
نجران	7.0	11852	٢٢٣	٢٢٣	٤٣١٤٦٨
الباحة	14.8	5608	٦٩	١٥٨	١٢٤٦٢٣
الجوف	20.3	41.5	٥١	١٢٣	١١٥٦٦٨

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، التقرير السنوي ٢٠١٧، برنامج كفالة، التقرير السنوي ٢٠١٧.

(ج) الخطط التفصيلية:

إن إنجاح الابتكار وريادة الأعمال من أجل تحقيق التنمية الحقيقية ومن ثم الوصول لأهداف رؤية ٢٠٣٠ يتطلب وضع خطط تفصيلية، فعلى سبيل المثال عندما تعلن الهيئة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" أنها ستعمل على زيادة نسبة مساهمة تلك المشروعات في الناتج من ٢٠% إلى ٣٥% بحلول عام ٢٠٣٠

لكنها لم توضح كيف ستحقق ذلك خلال هذه السنوات؟ وهل الفترة الماضية حققت المستهدف؟ كذلك إعلان الرؤية نفسها عن زيادة نسبة التمويل من ٥% إلى ٢٠% حتى عام ٢٠٣٠ لكن لم توضح البرنامج التفصيلي لتحقيق ذلك، وكيف سيتم؟

إذا نرى أن الخطوة الأخيرة في هذه الاستراتيجية المقترحة هي وضع خطط تفصيلية لأهداف معينة على فترات زمنية محددة، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- تحديد الهدف المراد تحقيقه مثل مثل زيادة الناتج القومي من خلال زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- يتم تحديد عناصر القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات لريادة الأعمال.

شكل (٢) تحليل SWOT لعوامل القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه تمويل الابتكار وريادة الأعمال

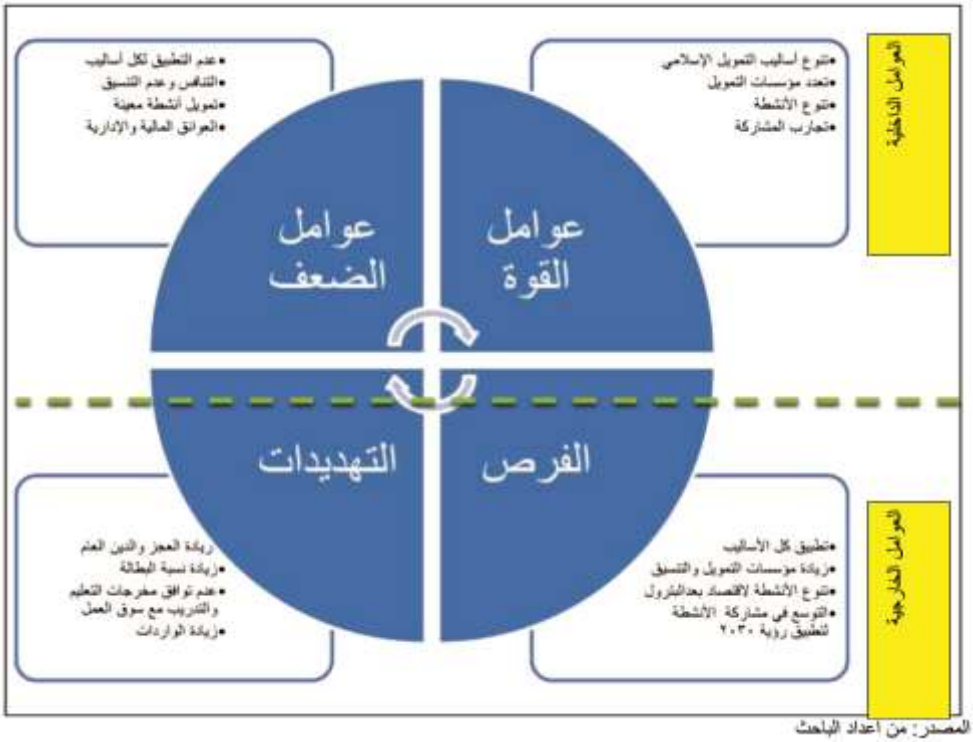

المصدر: من اعداد الباحث

- يتم تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يحتاجها المجتمع وتؤدي فعلا للتنمية الحقيقية حيث يتحقق من خلالها تخفيض نسبة البطالة وزيادة الإنتاج...الخ.
- يتم توزيع هذه الأنشطة على المشروعات المختلفة؛ وبالتالي نحدد ما العدد المناسب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- يتم توزيع هذه المشروعات على المناطق على حسب الموارد المتوافرة وعلى حسب الأهداف المحددة.
- يتم دراسة الإمكانيات الفعلية لجميع مؤسسات التمويل الموجودة سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية من حيث : التمويل المقدم فعلا، الأنشطة الفعلية الممولة، عدد المستفيدين، الأساليب الأكثر تطبيقا، عدد الأفرع وتوزيعها على المناطق المختلفة، ومدى إمكانية إنشاء فروع جديدة أو حتى إنشاء مؤسسات جديدة تساهم في تحقيق الأهداف المحددة.
- يتم توزيع التمويل على حسب الأنشطة والمشروعات والمناطق المحددة حسب الأهداف الموضوعة على المؤسسات المختلفة؛ وبالتالي يكون كل مؤسسة مطلوب منها هدف محدد مثل: تقديم مبلغ معين لتمويل نشاط أو أنشطة معينة من خلال مشروعات معينة في منطقة معينة على أن يستفيد منها فئات معينة؛ مما يؤدي في النهاية لتحقيق هذا الهدف.

ويوضح الشكل التالي المحاور المختلفة لهذه الاستراتيجية

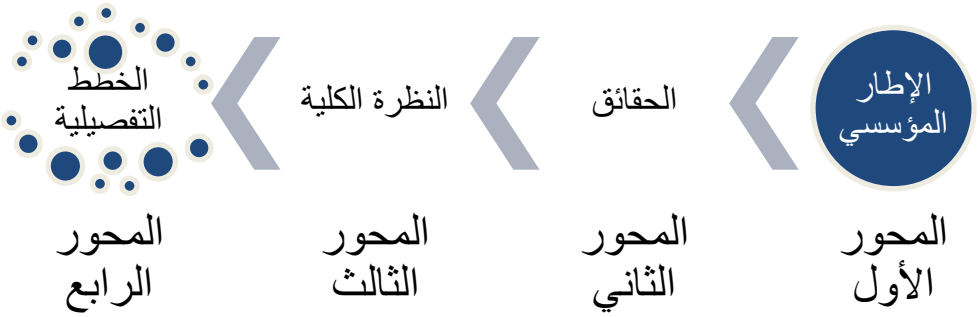

النتائج :

تتعدد النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر منها:

- رغم أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الحقيقية إلا أن مساهمتها ما زالت محدودة في الاقتصاد السعودي مقارنة بالاقتصادات الأخرى.
- توجد معوقات كثيرة تواجه ريادة الأعمال سواء على المستوى الجزئي مثل: ما يتعلق بالمشروع وطبيعته أو ما تعلق برائد العمل ذاته، أو كانت على المستوى الكلي مثل: زيادة العجز الكلى ، وكذلك ارتفاع الدين العام...الخ.
- ارتفاع نسبة البطالة خاصة بين الجامعيين؛ وهو ما يعني عدم توافق الخريجين مع سوق العمل.
- رغم تعدد اساليب التمويل الإسلامي إلا أنه لم يتم الاستفادة بشكل كبير من هذا الثراء الذي يجعل التمويل لا يتوقف فقط على المؤسسات المصرفية، بل يفتح المجال لكل المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، ربحية أو غير ربحية، مصرفية أو غير مصرفية أن تستفيد من هذه الأساليب.
- أيضا رغم تعدد المؤسسات التي تقوم بدعم وتمويل ريادة الأعمال إلا أن النتائج كانت محدودة؛ وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود مؤسسة واحدة على رأس تلك المؤسسات تقوم بتحديد الأهداف الجزئية لكل مؤسسة والتنسيق فيما بينها؛ مما جعل كل مؤسسة تعمل وفق رؤيتها الخاصة؛ وهذا ربما يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠.

التوصيات:

- ضرورة قيام الحكومة بإنشاء أو تحديد جهة معينة تكون هى المسئولة عن تحديد الأهداف المراد تحقيقها، ثم تقوم بتوزيع الأدوار على كل مؤسسة والقيام بالتنسيق والتكامل فيما بينها حتى يؤدى ذلك إلى تحقيق الهدف الكلي، وهذا يعد تطبيقا للأسئلة التقليدية في النظرية الاقتصادية: ماذا ننتج؟ أي السلعة أو الخدمة التي يحتاجها المجتمع فعلا وتؤدي لتنمية حقيقية، كيف ننتج؟ أي الفن الانتاجي؛ وبالتالي نحدد المشروعات ذات الأهمية: هل المشروعات متناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة؛ وبالتالي نحدد وسائل الإنتاج، ومن سينتج؟ أي من سيقوم بالتدريب؟ من سيمول؟ من سينفذ؟ كذلك أين سننتج؟ أى ما المناطق الأكثر احتياجا أو الأكثر في

الموارد سواء الطبيعية أو البشرية، أيضا لمن سننتج؟ أي المستهلك وقدراته الشرائية وذوقه واحتياجاته.

- يجب الاهتمام بداءة بالتعليم حتى يكون هناك قيمة مضافة من ابتكار أو أختراع أو على الأقل أن تتفق المخرجات مع احتياجات السوق، وأن تكون مدربة ومؤهلة لذلك وليس العكس.
- يجب التنسيق والتكامل بين مؤسسات التمويل ويمكن الاستعانة في ذلك بالتجارب السابقة لكل مؤسسة لمعرفة الأساليب الأكثر طلبا، والأنسب تطبيقا، ومعرفة المشروعات الأكثر تمويلا، وهل يتناسب ذلك مع الخطة الكلية أم لا؟
- قيام الحكومة بعلاج المعوقات الإدارية والتنظيمية لتحسين ترتيب السعودية في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وكذا مؤشر الريادة العالمي؛ وهو ما يؤدي لدعم الابتكار وريادة الأعمال.
- أن الخطوات السابقة كفيلة بتحقيق الاستراتيجية المقترحة لتفعيل دور ريادة الأعمال لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

المراجع:

- أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، الجزء الثاني، مكتبة الصفا.
- د. أحمد الصديق جبريل: دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، ٢٠٠٢.
- احمد عبد الرحمن المبيريك & وفاء ناصر الشيميمري: ريادة الأعمال، م الملك فهد ط٢، ٢٠١١.
- الملتقى الوطنى حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ٦-٧ ديسمبر ٢٠١٧.
- د. حسن بلقاسم، د. فريد بشير طاهر، د. سلمان صالح الدحيلان: هل أثرت الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد السعودي تحليل عبر نموذج بنيوى SVAR، دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد ١٧، ع٢
- حسين عبد المطلب: دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدراسات المالية والمصرفية، م٢٠، ع٢٠١٢،٣.

- حسين سعيد: دور البنك الإسلامي الأردني في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الدراسات المالية والمصرفية، مج٢٠١٢،٢٠.

- حماد بن بحل الشمري: دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

- رميساء حسين، محمد على محمد: دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر في السودان بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، ٢٠١٦.

- سامح عبد الكريم محمود: دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة والفقر، حالة الأردن، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج١٢، ع٢، ٢٠١٦

- سفيان كوديد: استثمار أموال الزكاة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، الملتقى العلمي الأول حول تثمير أموال الزكاة في العالم الإسلامي، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة سعد دحلب، الجزائر،٢٠١٢

- د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، بحث ٦٦، ١٤٢٥هـ.

- عبد المطلب على: تقييم دور البنوك في محاربة الفقر عبر التمويل الأصغر، دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، مجلة دراسات حوض النيل، مج ٨، ع ١٦، ٢٠١٤.

- د. عثمان بابكر أحمد: تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ب ٤٩، ١٤١٨هـ

- د. عصام محمد على الليثي: إنجاح الصيغ الإسلامية في التمويل الأصغر، مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة السوداني، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، مجلد ١٩، عدد١.

- د. فهد بن عبدالله الشريف: التوسع في بيع التقسيط وآثاره الاقتصادية مع التطبيق على بعض المصارف السعودية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد ١٥، عدد١.

- كريستين لاجارد: إطلاق الامكانات الواعدة للتمويل الإسلامي، مؤتمر التمويل الإسلامي، الكويت، نوفمبر ٢٠١٥، IMF.org

- محمد حبش: تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن، المعوقات والحلول، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،مج٢٠،ع٢٠١٢،٣

- د. محمد عبدالحليم عمر: أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر.

- د. محمود حسن حسنى & د. تهاني محمد: التنمية الاقتصادية والتخطيط، مركز نشر وتوزيع الكتاب، جامعة حلوان٢٠٠٧.

- مجدي عوض مبارك: الريادة في الأعمال، المفاهيم، النماذج والمداخل العملية، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن.

- موراد حمادي، أحلام فرج الله: دراسة الدور التمويلي لمؤسسات الوقف والزكاة للمشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المؤتمر الدولى حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، الجزائر، ج٢ ، ٢٠١٣

- نفين طلعت صادق: احتياجات المشروعات الصغيرة في مصر، مجلة القراءة والمعرفة، ٢٠١٣.

- د. هناء محمد هلال: دور الصكوك الإسلامية في التمويل في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية،ع١ ، ٢٠١٣.

- وفاء ناصر المبيريك: المنشآت الصغيرة، التأسيس والإدارة، دار الجامعة القصيم، ٢٠٠٩.

- ياسر سالم المري: ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٣٤-٢٠١٣.

- Charles P. Kindlbeberger (1965) : Economic Development, 2nd Edition, McGraw-Hill, ,

- GEDI (2018): Global Enterepreneurship Index.

- Jungsuk Kim et al (2022): Entrepreneurship and Economic Growth: A Cross-Section Empirical Analysis, Sejong University, Republic of Korea.

- M L Jhingan (1986): The Economics of Development and Planning, Konark Publishers.

- Peter Hess andClark Ross (1997): Economic Development, Theories, Evidence, and Policies, TheDryden.

- Sorin-George Toma et al (2014) :Economic development and entrepreneurship, Procedia Economics and Finance 8 436 – 443

- United Nations (2004): Entrepreneurship and Economic Development The Empretec Showcase, Geneva,

- Wim Naudé (2013): Entrepreneurship and Economic Development: Theory, Evidence and Policy, IZA DP No. 7507.